

## زحمة في هيئة الانتخابات التونسية للترشح للرئاسية

كثرة المرشحين تترك توجّهات الناخبين وتشتت الأصوات



فلكلور انتخابي يتغذى من فقدان الزعامات

حوار تلفزيوني إثر إجابته عن سؤال بشأن نواياه مستقبلا "ساعلن خلال الأيام القادمة عن موقفي الذي اتخذته ولست العصفور النادر الذي تجتحت عنه النهضة".

يذكر أن الأمين العام لحزب تحيا تونس سليم العرايبي قد أكد في تصريحات سابقة أن يوسف الشاهد هو مرشح الحزب للرئاسية.

ومن المنتظر أيضا أن يعلن الرئيس السابق المنصف المرزوقي عن ترشحه للانتخابات الرئاسية، بعدما أعلنت شخصيات أخرى -رجل القانون الدستوري قيس سعيد وكذلك حمادي الجبالي رئيس الحكومة الأسبق الذي استقال من النهضة وكذلك عالم الفضاء محمد الأوسط العياري- عن ترشحها لخلافة محمد الناصر الذي تولى مهام رئاسة الجمهورية بعد وفاة الباجي قائد السبسي.

ويرى المراقبون أن كثرة الأسماء التي قدّمت ترشحاتها للانتخابات الرئاسية ستساهم في تشتت أصوات وتوجهات الناخبين في ظل عدم التزام المدارس السياسية بالتوافق حول مرشح واحد يحمل نفس المشروع السياسي. وسيعاد نفس سيناريو انتخابات 2014، حين تقدّم 27 مرشحا للانتخابات الرئاسية ما أدى إلى تشتت أصوات الناخبين والاتّجاه إلى دورة رئاسية ثانية فاز فيها آنذاك الباجي قائد السبسي على حساب منافسه المنصف المرزوقي.

بالترشح خاصة أن النيابة العمومية في تونس كانت قد أعلنت في يوليو الماضي، تجميد أموال القروي وشقيقه، ومنعهما من السفر، في إجراء احترازي بعد توجيه اتهامات لهما بـ"غسيل أموال". وأكد القروي أنه مثل أمام قاضي التحقيق، وقدم أدلة رد بها على من وصفهم بـ"الصبابة" (الواشين) الذين قاموا بتشويه سمعته، وفق تعبيره، مشيرا إلى ثقته الكبيرة في القضاء.

ومن المرجح أن يرتفع عدد المترشحين في الأيام القليلة القادمة إلى أكثر من ذلك بكثير، خاصة أن الأحزاب الكبرى -ومنها حركة النهضة الإسلامية وتحيا تونس حزب رئيس الحكومة يوسف الشاهد وكذلك نداء تونس- لم تعلن بعد عن مرشحها في الاستحقاق الرئاسي الذي باغت وأربك الجميع بما أن مواعده كان محدد في شهر نوفمبر القادم إلا أن رحيل الرئيس الباجي قائد السبسي بما رافقه من إكراهات دستورية حتم تسبيق الانتخابات الرئاسية على التشريعية تقاديا لخرق الدستور. ومنذ وفاة الباجي قائد السبسي تم بشكل لافت تداول أسماء العديد من الشخصيات التي ستترشح للرئاسية ومنها عبدالكريم الزبيدي وزير الدفاع الوطني الذي تدعمه عدة وجوه سياسية وأحزاب لتقديم نفسه إلى هذا الاستحقاق. ولم يحسم يوسف الشاهد رئيس الحكومة ورئيس حزب تحيا تونس موقفه من الترشح للرئاسية، مكثفيا بالقول في

ترشيحها للانتخابات الرئاسية. وتمسك حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد بترشيح الرحوي للرئاسية، رغم أن الأغلبية داخل الجبهة صوتت لفائدة زعيم حزب العمال والناطق الرسمي باسمه حمة الهمامي. وكان من تبعات ذلك تقديم الرحوي و8 نواب آخرين استقالتهم من الجبهة، ليكونوا في ما بعد حزب الجبهة الشعبية.

ومن المنتظر أيضا أن يقدم حمة الهمامي بدوره في الأيام القليلة القادمة ملف ترشحه للانتخابات الرئاسية بعدما أعلن حزبه (حزب العمال) عن ذلك في انتظار استكمال بعض الإجراءات من أهمها تحصيل العدد الكافي من التزكيات التي حدد عددها بـ 10 آلاف تزكية.

وقدم عدد آخر من السياسيين ملفات ترشحهم للانتخابات، الجمعة، ومن بينهم محمد عيو الأمين العام للتيار الديمقراطي، وعبير موسى رئيسة الحزب الدستوري الحر سليلية حزب الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي التجمع الدستوري الذي تم حله قانونيا عقب ثورة يناير 2011.

ودون مفاجات تذكر قدم نبيل القروي، مالك قناة "نسمة" التلفزيونية ورئيس حزب قلب تونس الذي أعلن تأسيسه مؤخرا، ترشحه للانتخابات الرئاسية. وبهذا الترشح ينهي القروي مسلسل الجدل الذي رافق عدم ختم الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي عن القانون الانتخابي الجديد الذي لا يسمح للقروي

ما إن فتحت هيئة الانتخابات في تونس أبوابها الجمعة لقبول الترشيحات للانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها والتي ستجرى يوم 15 سبتمبر القادم، حتى تهاقت الوجوه السياسية على تقديم ملفات ترشحاتها وذلك في مشهد فلكلوري يوحي بأن هذا الاستحقاق سيرف كالذي سبقه في عام 2014 إرباكا لتوجهات الناخبين وتشتت الأصواتهم مما سيحتّم منطوقيا عدم حسم مسألة الانتخابات الرئاسية في دورة واحدة وبالتالي المرور إلى دورة ثانية ستشوش على الانتخابات التشريعية التي ستجرى في شهر أكتوبر.

تونس - فتحت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس، الجمعة أبوابها لقبول ملفات المرشحين للانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها والتي ستجرى بصفة رسمية يوم 15 سبتمبر القادم وذلك وسط تراحم العديد من الوجوه السياسية لتقديم ترشحاتها في الأجل التي حددتها الهيئة.

وحدت هيئة الانتخابات في وقت سابق الفترة الممتدة من 2 أغسطس إلى غاية يوم الـ 9 من نفس الشهر كآخر أجل لقبول ملفات الترشيحات للانتخابات الرئاسية. وقد عرف اليوم الأول توافد عدة وجوه سياسية لتقديم الملفات القانونية الضرورية للترشح لمنصب رئاسة الجمهورية.

### هزلة عشرات الأسماء للمنافسة على منصب الرئيس تترك العملية السياسية وتشتت أصوات الناخبين

وكان المنجي الرحوي، النائب بالبرلمان وعضو المكتب السياسي لحزب "الوطنيين الديمقراطيين الموحد" والمتمنّي حاليا إلى حزب الجبهة الشعبية بعد تفتت ائتلاف الجبهة الشعبية (تجمع أحزاب يسارية وقومية)، أول الواصلين إلى مقر الهيئة لتقديم ملف ترشحه للسياق الرئاسي. والرحوي، كان أحد أبرز قادة ائتلاف "الجبهة الشعبية" في البرلمان التي شهدت في الآونة الأخيرة خلافات عدة، أبرزها حول الشخصية التي سيتم

## الشارع الجزائري يواصل الاحتجاج ضد بقايا بوتفليقة

وأضاف "لكن لتلاقي العديد من الظروف، أعلن للشعب الجزائري وأعضاء اللجنة استقالتي منها، راجيا التوفيق للجميع، ومقوما التحية والاحترام لكل مساعي إيجاد الحلول، بمن في ذلك الجيش الوطني الشعبي".

وكانت الهيئة الوطنية للحوار قد قالت الخميس إنها ستبدأ فورا عملها لتحديد ترتيبات انتخابات رئاسية لإخراج البلاد من الأزمة السياسية. وإزاء انتقادات لها بأنها موالية للنظام تعهدت الهيئة بالابتداء عملها إلا بعد "إجراءات تهدئة" طالبت بها السلطات، بينها تخفيف الانتشار الأمني أيام التظاهر وإزالة الحواجز في العاصمة ووقف القمع الأمني للتظاهرات. وكان قائد صالح رفض "قطعيا" هذه الطلبات الثلاثاء.

### المتظاهرون يرفعون شعارات تطالب بعصيان مدني يسقط المنظومة التي تحكم الجزائر منذ تحي توفليقة

ومنذ تحي بوتفليقة يعارض الشارع الشعب الجزائري بقاء السلطة بيد الجيش ويطلب بأن تكون السلطة للشعب وأن تكون الدولة حاملة للواء المدنية. وفي هذا الصدد، أكدت العديد من التقارير أن المحتجين منذ أن دأبوا على الخروج للشارع للتظاهر عقب عزل بوتفليقة، طالبوا بعصيان مدني ضد السلطة القائمة.

ورفض المتظاهرون إجراء أي انتخابات في ظل استمرار ما أسماه بـ"العصابات"، وذلك في إشارة إلى بقايا رموز الرئيس المستقيل بوتفليقة. كما رفع متظاهرون شعارات رافضة لفريق الحوار الوطني الذي شكل قبل أسبوع. وحملوا لافتات كتبت عليها عبارات من قبيل "الشعب لا يريد هذا الحوار... الشعب يريد الاستقلال الحقيقي" و"لا حوار إلا مع السلطة الفعلية للوصول إلى دولة مدنية".

كما رفعوا شعارات تدعو إلى تطبيق المادتين 7 و8 من الدستور (نصان على أن السيادة للشعب)، وشعار "دولة مدنية وليست عسكرية". وأظهرت العديد من الفيديوهات والصور التي نشرت على منصات مواقع التواصل الاجتماعي خروج متظاهرين في عدة محافظات مثل جيجل وسطيف وقسنطينة بشرقي البلاد، إضافة إلى بجاية والويرة وتيزي وزو بوسط البلاد (منطقة القبائل) ووهران.

الجزائر - واصل المحتجون الجزائريون للجمعة الرابعة والعشرين ومنذ خمسة أشهر الخروج للشارع للتظاهر ضد بقايا بوتفليقة.

وطالب المتظاهرون مجددا بالتخلص من بقايا النظام السابق والإسراع بالإستجابة للمطالب التي الخ عليها الشارع منذ ما يزيد عن الخمسة أشهر. ورفعوا شعارات من بينها "الجزائر أمانة بعونها للخونة"، كما ردد المحتجون شعارات أخرى منها "هذه المرة لن نسكتوها" و"انتم متمسكون بالسلطة ونحن مصرون على رحيلكم". ووسط تعزيزات أمنية مشددة وانتشار كبير لرجال الشرطة، سار المحتجون رافعين الشعارات المطالبة بما وصفوه بـ"عدم التحرش بالحراك"، معتبرين التعامل مع المسيرات السلمية بحشود رجال الشرطة وتطويق الشوارع الرئيسية بالأمن تعديا على الحريات.

وفي الوقت الذي طالبت فيه لجنة قيادة الحوار في الجزائر -المكونة من ست شخصيات والتي عيّنّها رئيس الدولة المؤقت عبد القادر بن صالح- بفسح المجال أمام المتظاهرين الجمعة دون تشديد الخناق عليهم، يرى المحتجون أن ردّ السلطة جاء عكس طلب اللجنة.

وتم الجمعة توقيف عشرة أشخاص قرب مبنى البريد لسدّواج مجهزة ونقلوا بعربة رجال الأمن. كما تمّ في الأسابيع الماضية ركن العديد من عربات رجال الأمن على جانبي طرقات وسط العاصمة التي يقترض أن يسلكها المحتجون، ما حدّ من المساحة المتروكة للمتظاهرين. واغلقت عربات منافذ عدة شوارع تؤدي إلى وسط العاصمة. وتجمع نحو خمسين شخصا مرديين هتافات ضد النظام.

وبحسب أشرطة فيديو نشرت على مواقع التواصل الاجتماعي ردوا أيضا هتافات مناهضة لقائد الجيش الوطني أحمد قايد صالح، وضد الحوار مع أركان الحكم.

وكان قد اشسح من لجنة الحوار والوساطة العضوان عز الدين بن عيسى وإسماعيل لاماس، في الوقت الذي أعلن فيه رئيس البرلمان السابق عن نيته الاستقالة بعد أن قولت شروط اللجنة بما وصفه الشارع الجزائري بـ"الرفض من قبل رئيس أركان الجيش قايد صالح". وكتب عز الدين بن عيسى المستقيل من لجنة الحوار والوساطة في منشور له على صفحته بـ"فيسبوك" في البداية أريد أن أوجه الشكر والتقدير لكل من وضع في شخصي الثقة لأكون عضوا في لجنة الحوار والوساطة، التي التحقت بها بنية صادقة وتلبية لنداء الواجب والوطن، وتمتيت أن أكون طرفا في الحل".

## الخسائر تحاصر قوات الوفاق جنوب طرابلس ميليشيات السراج تعجز عن قطع الإمدادات للجيش الليبي

في الأسابيع الماضية عند محيط طرابلس حرصا على عدم سقوط ضحايا من المدنيين، موضحة أن الميليشيات الداعمة لحكومة الوفاق تتحصن في مناطق سكنية. وأعلنت أيضا التواصل مع العديد من المناطق لدخولها دون قتال فيما

ومركز- تجمعا لقوات حفتر في وادي الربيع جنوبي طرابلس". وأضاف المصدر نفسه أن الهدوء عاد عادة مواجهات شهدها محور اليرموك والخلة وعين زارة حيث أحرزت قوات الوفاق تقدما في محور اليرموك. وتوقفت قوات الجيش الوطني الليبي



الجيش الليبي يحقق انتصارات هامة

وأوضح أن القتلى من قوات المحور الجنوبي، حيث تعرضوا لقصف من قبل طيران الجيش الليبي أثناء تمرّكهم في منطقة السدادة (الواقعة بين مدينتي بني وليد وسرت ومنطقة أبونجيم)، والتي تبعد نحو 250 كم جنوب غرب العاصمة الليبية.

وأضاف المجعي أن القوات التي تم استهدافها كانت في مهمة لقطع الإمدادات على قوات الجيش، دون تقديم تفاصيل إضافية.

وتأتي الخسائر الأخيرة التي تتكبدها الميليشيات الداعمة لحكومة الوفاق في العاصمة بعد حديث القائد العام للجيش المشير خليفة حفتر عن اقتراب موعد رفع "راية النصر" في طرابلس.

وللتخفيف من حدة خسائرها أعلنت القوات التابعة لحكومة الوفاق أنها استهدفت بالمدفعية الثقيلة تجمعا لقوات حفتر جنوبي طرابلس، الجمعة. وقالت في بيان نشرته الصفحة الرسمية لعملية بركان الغضب على فيسبوك "إن المدفعية الثقيلة لقوة مكافحة الإرهاب تستهدف -وبشكل دقيق

طرابلس - أعلنت مصادر طبية وعسكرية في حكومة "الوفاق الوطني" الجمعة عن مقتل 3 من قواتها وإصابة 14 آخرين، جراء قصف جوي استهدف تمرّكاتهم جنوب غرب طرابلس. وقال "مركز مصراثة الطبي" (حكومي)، في بيان عبر صفحته الرسمية على فيسبوك، إن المركز استقبل صباح الجمعة 3 قتلى و14 جريحا من قوات عملية "بركان الغضب"، التي أطلقتها حكومة الوفاق لتحصي لهجوم الجيش الليبي على العاصمة طرابلس أوائل أبريل الماضي.

ورغم أن القوات التابعة لحكومة الوفاق الوطني، أعلنت الخميس أنها أحرزت تقدما في عدة محاور جنوبي العاصمة طرابلس، إلا أن التطورات الميدانية الحاصلة الجمعة تشير -بحسب المراقبين- إلى عكس ذلك تماما حيث يتواصل تكبد عناصرها خسائر بشرية ومادية.

وبشأن هذه الخسائر أكد مصطفي المجعي المتحدث باسم المركز الإعلامي لعملية "بركان الغضب"، التابعة لقوات الوفاق، هذا العدد من القتلى والجرحى.

وتدعم مصراثة التي تضم في غالبيتها جماعات إسلامية متشددة ومناصرة لجماعة الإخوان المسلمين حكومة الوفاق الوطني، وهي التشكيلات السابقة التي كانت تقاتل تحت لواء قوات فجر ليبيا التي دعمت في 2014 ما عرف بحكومة الإنقاذ برئاسة خليفة الغويل التي كان يهيمن عليها الإسلاميون والتي سبق أن رفضت تسليم السلطة لحكومة الوفاق التي دخلت طرابلس في مارس 2016.

وكان ردّ الجيش الليبي على قصف قاعدة الجفرة سريعا باستهداف الكلية الحربية في مصراثة في الوقت الذي تركزت فيه ضرباته الجوية على الطائرات المسيّرة بعد نجاحه في تحييد سلاح الجو التابع لحكومة الوفاق.

وإزاء تصاعد القتال، ألقي المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة الاثنين كلمة أمام مجلس الأمن دعا فيها "إلى إعلان هدنة بمناسبة عيد الأضحى وأن تكون مصحوبة بتدابير لبناء الثقة بين الطرفين لتشمل تبادل الأسرى والإفراج عن المحتجزين تعسفا أو المتخطفين عنوة وتبادل رفات القتلى".